nujeen

Democratizing The Family

معا لفهم افضل نحو صحتنا الجنسية والانجابية

مقالات مختارة عن المرأة و حقوقها
في الصحة الجنسية و الأنجابية

www.nujeen.org

بأشراف
منظمة نوجين لدمقرطة العائلة
2023

عنوان الكُتيب:

معا لفهم افضل نحو صحتنا الجنسية والانجابية

مقالات مختارة عن المرأة و حقوقها في الصحة الجنسية و الأنجابية

إعداد و أشراف

منظمة نووژين لدمقرطة العائلة

التصميم و الإخراج الفني

محمد عماد جاسم

رقم الايداع: ٠٠٠٠٠٠

الطبعة الأولى 2023

عدد النسخ: 500

تم الطباعة في: مطبعة خاني - دهوك

المقدمة

منظمة نووژين لدمقرطة العائلة (Nujeen for Family Democratizing Organization NFDO)هي منظمة غير حكومية ، انسانية، غير ربحية، مستقلة تأسست في ايلول عام 2003 وفق قوانين أقليم كوردستان و تم تسجيلها في الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة المنظمات غير الحكومية في شباط عام 2018.

رسالتها هي؛ بناء مجتمع مدني، متحضر عن طريق دمقرطة العائلة بإعتبار العائلة هي لب المجتمع.

الفئات المستفيدة و المستهدفة هي؛ المرأة و الطفل بإعتبارهما من الفئات المهمشة و المستضعفة داخل المجتمع.

منذ تأسيسها و لحد الآن نفذت العشرات من المشاريع و في كافة المجالات مثل؛ تمكين المرأة، حماية الطفولة، الصحة، التعليم ، النقد مقابل العمل، حقوق الانسان و الحريات العامة ، قضايا الاقليات، ذوى الاحتياجات الخاصة والانتخابات و الخ و تم تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع جهات مانحة عديدة مثل؛ وكالات الامم المتحدة؛ (UNICEF, UNFPA, UN-WOMEN)، ومنظمات دولية مثل (Handicap International HI, GIZ, SAAF, IPPF) وغيرها.

تقود منظمة نووژين الآن بعض التحالفات و عضوة في شبكات و تحالفات منظماتية أخرى سواءا على مستوى الاقليم او العراق و حتى تحالفات أقليمية و دولية، و لها اسهامات في صياغة العديد من النظم و التعليمات و القوانين و بعض الخطط الوطنية و السياسات التي تخص حقوق و حريات المواطنين عامة و خاصة المتعلقة بالمرأة و الطفل.

يأتي الكتيب هذا كأحد الانشطة التوعوية ضمن مشروع ينفذه منظمتنا بعنوان (نحو فهم أفضل لصحتنا الجنسية و الانجابية)حيث تم إعداده من قبل قسم التوعية والاعلام التابع للمنظمة و أشرف عليه قسم البرامج و المشاريع و المدير العام للمنظمة .

لماذا هذا الكتيب؟

هذا الكتيب هو نشاط ضمن عدة أنشطة أخرى لمشروع تحت عنوان (معا نحو فهم أفضل لصحتنا الجنسية و الانجابية) و الذي ينفذه (منظمة نووزين لدمقرطة العائلة) في مدينة الموصل لعام 2003. و الانشطة الاخرى هي: انتاج برامج اذاعية و تلفازية،عقد جلسات نقاش مركزة مع قادة المجتمع، تنظيم ورشات عمل مع الفئات المستهدفة و خاصة المرأة، و تنظيم جلسات توعية لطلاب بعض أقسام و كليات الجامعة و لبعض مدارس المراحل الثانوية و غيرها، و تأتي كل هذه الانشطة كوحدة متناسقة / متكاملة أو كحملة اعلامية تهدف الى نشر الوعي و التثقيف الصحي في المجتمع من خلال تبنّي نمط حياة وممارسات صحية سليمة، ومساعدة الناس على تحسين سلوكهم بما يحفظ صحتهم والسعي المتواصل لتعزيز صحة الفرد والمجتمع، ومحاولة منع أو التقليل من حدوث الأمراض وذلك من خلال التأثير على بعض المعتقدات و الاتجاهات والسلوكيات التي لاتنسجم مع متطلبات العصر فردياً ومجتمعياً.

يركز هذا الكتيب أكثر فأكثر على القضايا و المواضيع التي تندرج ضمن المصطلح الواسع و المتداول، المعروف ب (الصحة الجنسية و الانجابية) بأبعاده المتعددة :-

- الحقوقية/ القانونية، مثل ؛ حقوق وحريات المرأة في الدستور العراقي و في الاتفاقيات الدولية، العنف المبني على الجنس.
- الاجتماعية ، مثل؛ الزواج المبكر او ما يعرف ب زواج القاصرات،و وصمة العار.
- الصحية، مثل؛ التنظيم الاسري ، الاجهاض القانوني الآمن و غير الآمن، و الامراض المتناقلة جنسيا، الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي .

آملين أن يكون هذا الكتيب مساهمة متواضعة منا نحو بنيان مجتمع صحي و سليم ليكون قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية .

حقوق و حريات المرأة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(Women's rights and freedoms in the Constitution of the Republic of Iraq of 2005)

أولا: حقوق المرأة في دستور العراق لسنة 2005

يعد دستور العراق من الدساتير التي تناولت بصورة جيدة موضوع حقوق الانسان عامة و حقوق المرأة خاصة، و يتبين لنا ذلك من خلال العديد من نصوصه المؤكدة لحقوق المرأة المدنية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و للدستور أهمية بارزة كونه يعد أعلى قانون داخل الدولة اذ يتمتع بالسمو على جميع القوانين الاخرى مما يلزم مؤسسات الدولة من؛ تشريعية و تنفيذية و قضائية بإحترام نصوصها و عدم مخالفتها.

و من أهم الحقوق التي جاء بها هذا الدستور:

1- (المادة 14 من الدستور- المساواة أمام القانون) تؤكد هذه المادة على مبدأ المساواة بين جميع العراقيين أمام القانون و المساواة تعني معاملة الاشخاص الذين تتوفر فيهم نفس الشروط بالتساوي، اي ان الجميع يخضعون لقانون واحد دون تمييز لاي سبب كان.
2- (المادة 15 من الدستور- الحق في الحياة و الامن و الحرية) تؤكد على حق الفرد في الحياة و الامن و الحرية مع ضمان عدم وضع قيود الا وفقا للقانون و إستنادا لقرار صادر من محكمة مختصة بغض النظر عن جنسه سواءا كان رجل او امرأة.
3- (المادة 16 من الدستور- تكافؤ الفرص) تؤكد على حق المرأة شأنها شأن اي فرد آخر في أن تحصل على فرص عمل مناسبة و على الدولة أن تتخذ الاجراءات اللازمة من تشريعات و خطط و استثمارات من أجل توفير فرص عمل للافراد و تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع.
4- (المادة 18 من الدستور – الحق في الجنسية) تؤكد على حق كل فرد في الحصول على الجنسية ليصبح مواطن و يتمتع بإمتيازات المواطنة و ما يترتب على ذلك من تمتعه بكل الحقوق من سياسية و مدنية و غيرها، حيث اعتبر هذا الدستور كل من ولد لاب عراقي أو أم عراقية عراقيا ايضا.
5- (المادة 20 من الدستور – الحقوق السياسية للمرأة) تؤكد هذه المادة على تمتع المرأة بجميع الحقوق السياسية من حق الانتخاب و الترشيح و تولى الوظائف العامة. و لهذه المادة أهمية كبيرة اذ من خلالها يؤكد المشرع على أهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمع و المحاولة للحد من العادات و التقاليد الخاطئة التي ترى أن مكان المرأة هو بيتها فقط بل ان مرأة لها دور في بناء الدولة و تحديد مصيرها سياسيا و قانونيا و اقتصاديا و اجتماعيا اسوة بالرجل و ذالك من خلال ممارستها لحقوقها السياسية في المشاركة بالانتخابات و الترشيح للمناصب المهمة في الدولة وتولي الوظائف العامة.
6- (المادة 22 من الدستور) تؤكد على حق العمل لكل العراقين بما يضمن لهم حياة حرة كريمة, و يعد هذا الحق من الحقوق المهمة للمرأة كونها تعد جرء مهما من الايدي العاملة اي تعد ثروة اقتصادية مهمة فضلا عن أن عمل يحقق استقلالية اكثر للمرأة اذ من خلالها يكون للمرأة مورد مستقل يلبي احتياجاتها الخاصة و تساعد من خلاله عائلتها.

7- (المادة 29 من دستور) تؤكد على اهمية الاسرة و عدها اساس مجتمع على ضمان قيام الدولة بما يلزم من عمل من اجل حماية الامومة و الطفولة و الشيخوخة و اكد كذالك على حق الاولاد في التربية و الرعاية و التعليم و علئ منع الاستغلال الاقتصادي الاطفال من خلال عملهم الغير قانوني و نص الدستور على منع كافة اشكال العنف و القسوة داخل الاسرة و المدرسة و المجتمع.
8- (مواد 30,31,32) تؤكد على حق المرأة و الطفل على وجه الخصوص في الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية من اجل توفير حياة كريمة.
9- (المادة 34 من الدستور) تؤكد على الحقوق الثقافية لكل مواطن العراقي و على ان التعليم هو اساس تقدم المجتمع و يعد إلزامي في المراحلة الابتدائية و تكفل الدولة مكافحة الامية و ان التعليم مجاني في كافة المراحل و تشجع البحث العلمي و التفوق و التعليم الخاص والأهلي.
10- (مواد 37,38,40,41,42,43,45,46 من الدستور) تؤكد على العديد من الحريات التي يتمتع دون تمييز, منها الحرية الشخصية و الفكرية و السياسية و الدينية و حرية التنقل و السفر و غيرها من الحريات, و أكد الدستور على عدم جواز تقييد ممارسة اي من الحقوق و الحريات الواردة الا بقانون او بناء على قانون على ان لايمس ذالك التقيد جوهر الحق او الحرية.
11- من المواد المهمة في الدستور المادة (49) التي فتحت الطريق امام المرأة لتفرض وجودها من خلال اعلى مؤسسة في الدولة و هي (البرلمان) اذ الزم الدستور تمثيل المرأة في مجلس النواب بما لايقل عن ربع عدد الأعضاء, ووفقا لمفهوم المخالفة نستنتج انه دستوريا يمكن زيادة هذه النسبة ولكن لا يجوز إنقاصها, وحسنا فعل المشرع في اقليم كوردستان العراق اذا رفع نسبة مشاركة المرأة في برلمان كوردستان الي 30%من مجموغ مقاعد البرلمان مع خفض سن الترشح الي 25 سنة, و فرض هذه نسبة يعرف (نظام الكوتا) و الذي يقوم على اساس تحديد نسبة معينة من النساء في مواقع صنع القرار داخل الدولة.

حريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة (2005)

يتضح موقف المشرع العراقي من الحريات بشكل عام من خلال النصوص الدستورية الواردة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة (2005) بأنه قد كفل للمرأة العراقية العديد من الحريات و قد ساوى بينها و بين الرجل في التمتع بها و منها حرية العمل و تحريم إجبارها على العمل القسري(السخرة) كما حرم الاتجار بالنساء و الاتجار بالجنس. أما ما يتعلق بحرية الإعلام و التعبير عن الرأي اذ تؤكد النصوص الدستورية و القوانين المتعلقة بالإعلام و الصحافة مدى حرية هذه الوسائل و كيفية تنظيمها باعتبارها من وسائل الرأي العام كما موجود سابقاً في ظل دستور (1970) الملغى إذ أن حرية إبداء الرأي و النشر التي كانت من خلال وسائل الإعلام (كانت مقيدة) إذ أنها كانت تنجسم مع خط الثورة القومي و التقدمي الدكتاتوري و بذالك نجد أن حرية المرأة و الرجل كانت مقيدة على حد سواء فكان لا يسمح إلا للصحف و وسائل الإعلام المعبرة عن النظرة السياسية للحزب الحاكم (سابقاً)، اما عن

موقف قانون الإدارة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (2004) فقد تضمن النص على حرية إبداء الرأي و النشر بكل وسائل الإعلام من خلال نص على أن (الحق بحرية التعبير مصلن) و قد أكد هذا الحق دستور جمهورية العراق لسنة (2005) إذ انه كفل للمرأة العراقية أسوة بالرجل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل و أباح العمل الصحفي و الإعلام و النشر و فعلاً شهد العراق صدور العديد من الصحف و جملات التي تعبر عن اراء مختلف الأحزاب السياسية و التيارات العسكرية و المدنية، كما تم بشكل افتتاح عديد من قنوات الإذاعة و التلفزيون المستقلة عن الدولة والتي شهدت مشاركة المرأة بسكل واسع وفعال و اعتبرت من خلالها عن ارائها و طموحاتها.

ولم يقتصر دستور جمهورية العراق لسنة (2005) على هذه الحرية فقط بل نص ايضاً على حرية مرأة في التزام بالأحوال الشخصية حسب ديانتها أو مذهبها أو معتقدها كما لها حرية الفكر و العقيدة و ممارسة الشعائر الحسينية كما لها حرية تنقل و السفر و السكن داخل العراق و خارجه ولا يجوز إبعادها أو نفيها أو حرمانها من العودة للوطن أسوة بالرجل.

نرى أن نهج مشرعنا في ظل دستور جمهورية العراق لسنة (2005) إلى منح المرأة حراتها بشكل واسع أسوة بالرجل و منع المساس بهذه الحريات أو تحديدها إلا بقانون او ابناءً عليع على أن لا يمس ذالك التحديد و التقيد جوهر الحق أو الحرية.

النتائج الملخصة:

1- كفل الدستور العراقي لسنة (2005) النافذ حقوق المرأة العراقية المدنية المتمثلة بالمساواة بينها و بين الرجل والحق في حياة والأمن و الحرية و الحق في الحصول على الجنسية العراقية بالولادة أو اكتساب و نص على مبدأ جديد لم تنص عليه الدساتير سابقاً ألا و هو أن الأم العراقية تمنح أبنائها الجنسية العراقية

2- نص دستور (2005) على الحقوق السياسية للمرأة متمثل بمركز ها القانوني و الاجتماعي و حق تولي القضاء و ممارسة الانتخاب و الترشيح فضلاً عن تمثيل النساء نسبة (30%) في البرلمان لغرض تمكين المرأة للمشاركة في الحياة السياسية و أننا نرى زيادة هذه النسبة وصولاً للتمكين الصحيح لها لتمارس من دورها السياسي و مشاركتها في صناعة القرار و هذا الأمر يعد سابقة مهمة لمشرعنا العراقي لم يتم النص عليها في الدساتير العراقية السابقة هلى دستور جمهورية العراق لسنة(2005)

3- نص دستور (2005) على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة العراقية باعتبارها اساس الأسرة و الأسر أساس المجتمع

4- أشار الدستور إلي منع العنف ضد المرأة و نرى أن يتم الإسراع في إقرار قانون مناهضة العنف الأسري المعروض أمام مجلس النواب العراقي لتأكيد حرص الدولة على حماية المرأة للحد من انتشار مظاهر العنف الموجه ضد المرأة و الأسرة و ما له من أثار سلبية على مجتمع و الأسرة و النظام العام.

5- أقر المشرع العراقي في ظل دستور (2005) على حريات المرأة أسوة بالرجل المتمثلة بحرية الإعلام و التعبير عن الرأي بكل وسائل الصحفية و الإعلامية كما لها حرية الفكر و العقيدة و ممارسة الشعائر الحسينية و السفر و الشغل و السكن.

حقوق المرأة في المواثيق و الاتفاقيات الدولية

(Women's rights in international conventions)

أولا: ميثاق الامم المتحدة 1945

اعتبر ميثاق الامم المتحدة مبدأ المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي مؤكدا في توطئته... "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته وبالحقوق المتساوية للنساء والرجال.

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

في نفس السياق, جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد من جديد على أهمية هذا المبدأ معلنا أن لكلّ إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع و مؤكدا أن حق التمتع بهذه الحقوق والحريات الأساسية "يكون على أساس المساواة في الكرامة والحقوق "

ثالثاً: الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (1952)

تعترف للنساء "بحق التصويت في جميع الانتخابات وبأهلية الانتخاب في جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام وتقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة وكلّ ذلك بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز."

رابعاً: الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة (1957)

"لا يجوز للدولة عند اكتساب أحد مواطنيها باختياره جنسية دولة أخرى ولا لتخلي أحد مواطنيها عن جنسيته أن يمنع زوجة هذا المواطن من الاحتفاظ بجنسيتها".

وتعترف هذه الاتفاقية للمرأة الأجنبية المتزوجة بحقها في اكتساب جنسية زوجها إذا طلبت ذلك

خامساً: اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج (1962)

شروط عقد الزواج برضاء الطرفين رضاء كاملا لا إكراه فيه وبتحديد سن ج وبحضور السلطة المختصة عند إبرام عقد الزواج وحضور شهود وبتسجيل عقود الزواج في سجل رسمي مناسب.

سادساً: العهدان الدوليان للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية والسياسية (1966)

يرتكز كل عهد على مبدأ المساواة بين الجنسين حسبما أقرّ الفصل الثالث المشترك لكليهما الذي ينص"أنّ الدول الأطراف تتعهّد بضمان مساواة الذكور بالإناث في حقّ التمتّع بجميع الحقوق المنصوص عليها في هذين العهدين"

أجمعت هذه المواثيق على المساواة بين النساء والرجال في حقوق الإنسان الأساسية وهي:

1. الحق في الحياة.
2. الحق في المساواة.
3. الحق في الحرية والأمن الشخصي.
4. الحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون.
5. الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز.
6. الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة.

سابعاً: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

هي معاهدة دولية مكرسة لحقوق المرأة و وقف التمييز ضدها و مساواتها بالرجل اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة و عرضتها للتوقيع و التصديق في ديسمبر (1979)و تم العمل بها في ايلول 1981 و عُنيت الاتفاقية بكل جوانب شؤون المرأة و كل نواحي حياتها.وقد صادق العراق على انضمامه لهذه الاتفاقية بالقانون رقم 66 لسنة 1986 في 28 حزيران/يونيه 1986،

متى صدرت ومتى دخلت حيز التنفيذ؟

- تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 وأصبحت نافذة عام 1981
- اعترفت الاتفاقية بكافة الحقوق وليس بجزء منها
- كما وسعت حقوق الانسان للمرأة انطلاقا من الواقع التمييزي القائم ضدها

و الجديد في هذه الاتفاقية هي:-

1. توسيع حقوق المرأة الإنسان
2. اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المساواة في كافة المجالات
3. تحديد الإجراءات اللازمة لذلك
4. تدعو إلى اتخاذ التدابير المؤقتة (التمييز الايجابي)
5. تلزم الدول العمل على تعديل الأنماط السائدة للسلوك
6. تفرض معايير المساواة و عدم التمييز في الحياة الخاصة والعامة على حد سواء

لكن هذه الاتفاقية أغفلت الحقوق التالية :-

1. الحقوق الإنجابية و الجنسية للمرأة
2. حماية النساء من كل أشكال العنف ضد المرأة
3. حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
4. حقوق الطفل

و الحقوق التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي:-

1. اعترفت وكرست الإتفاقية حقوق الإنسان للمرأة ,اي الإعتراف بكافة الحقوق وليس بجزء منها.
2. ايضا" وسعت حقوق الإنسان للمرأة انطلاقا" وربطا" بالواقع التمييزي القائم ضدها.

وهذه الحقوق هي:

المادة 1 : تعريف التمييز ضد المرأة

المادة 2 : الإلتزامات الخاصة بالقضاء على التمييز

المادة 3 : التدابير المناسبة لتطور المرأة وتقدمها

المادة 4 : تسريع إجراءات المساواة بين الرجل والمرأة – التمييز الإيجابي

المادة 5 : الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس

المادة 6 : مكافحة إستغلال المرأة

المادة 7 : الحياة السياسية والعامة

المادة 8 : التمثيل والمشاركة على المستوى الوطني

المادة 9 : الجنسية

المادة 10 : التعليم

المادة 11 : العمل

المادة 12 : المساواة في الرعاية الصحية

المادة 13 : المنافع والتقديمات الإجتماعية والإقتصادية

المادة 14 : المرأة الريفية

المادة 15 : المساواة امام القانون وفي الشؤون المدنية

المادة 16 : المساواة في الزواج وفي قانون الأسرة

و إلتزامات الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية و منها دولة العراق هي :-

1. إدخال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في نظامها القانوني , إلغاء كافة القوانين التي تميز بين الجنسين وتبني قوانين مناسبة تمنع التمييز ضد المرأة.
2. تأسيس مجال محاكم وغيرها من المؤسسات العامة لضمان الحماية الفعالة للمرأة ضد التمييز.
3. ضمان إزالة جميع أعمال التمييز ضد المرأة من قبل الأشخاص والمنظمات والمؤسسات.

ثامناً: البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000.

بالنسبة لاتفاقية (سيداو) فلا بد الإشارة إلى إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نصت على تعريف التمييز ضد المرأة في الجزء الأول و ورد في الجزء الثاني منها مسألة النمطية بين الجنسين أي تأثير الثقافات و التقاليد في تفسير تمتع النساء بحقوقهن و ضرورة القضاء على الأدوار النمطية بين الجنسين و على نبذ مفهوم الدونية للمرأة و نبذ مفهوم التفوق لدى الجنس الآخر كما طلبت الاتفاقية الدول بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالنساء واستغلالهن في الدعارة و أكدت على الحق في التمتع بالمساواة الكاملة في الحياة السياسية و العامة إلى جانب حق النساء و أطفالهن في التمتع بالجنسية حيث لا يجوز بقاء المرأة و الطفل بدون جنسية و في الجزء الثالث نصت الاتفاقية على أهمية التعليم للنساء كماً و نوعا أي على الدول الالتزام بالقضاء على التمييز ضد الإناث في التربية و على إتاحة التعليم بصورة متكافئة و الاهتمام بنوعية التعليم و تناولت الاتفاقية في الجزء الرابع حق المساواة أمام القانون من حيث الزواج و قانون الأسرة وكحقها في التفريق و حل رابطة الأسرة و حقها في اختيار الزوج و بصورة متساوية مع الرجل و دون تمييز بين الطرفين و جاء في الجزء الخامس تشكيل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تتألف من (18) خبيراً و تضاف إليها أعداد أخرى لتكون (23) خبيراً بهدف تنفيذ بنودها و مراقبة تطبيق هذه البنود من الدول و مدى التزامها القانوني بها.

تاسعا: إعلان مناهضة العنف ضد المرأة 1993

ينص هذا الإعلان على أنه ينبغي للدول أن تبذل "الجهد الواجب لمنع أعمال العنف ضد المرأة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها طبقا للتشريعات الوطنية، سواء أكانت تلك الأعمال مرتكبة من جانب الدولة أو من جانب أشخاص.

مرت حقوق النساء في مراحل من حيث الأهداف

- المرحلة الأول: استهدفت تحقيق المساواة بين المرأة
- المرحلة الثانية: ركزت على الغاء التمييز
- المرحلة الثالثة (بدأت عام 1993): مناهضة العنف

تنظيم الاسرة (Family Planning)

إنّ تنظيم الأسرة هو عبارة عن اجراءات او وسائل يستخدمها الأزواج من أجل تنظيم عملية الإنجاب، وتحديد مسافة زمنية بين كل طفل وتُفيد هذه العملية الأم والأسرة كثيراً ، وهناك العديد من الطرق التي يتم اتباعها من أجل تنظيم الأسرة.

فوائد تنظيم الأسرة للأطفال

من أهم فوائد تنظيم الأسرة على الأطفال هي قلة مُعدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة، ووفياتهم قبل الولادة، إضافة إلى قلة مُعدلات ولادة الأطفال الخداج، والذين يُعانون من قلة في الوزن، ومن الفوائد الأخرى تقليل نسبة إصابة الأطفال بالأمراض المعدية، وتقليل الإصابة بسوء التغذية، وتقليل نسبة التشوهات الخلقية، والعقلية، واكتفاء الأطفال من الرضاعة الطبيعية، وزيادة الاهتمام والحب لهم.

فوائد تنظيم الأسرة للعائلة

ينشر تنظيم الأسرة طاقة إيجابية بين أفراد العائلة، حيث يُحسن الصحة الجسمية، والصحة النفسية للأفراد، ويُقلل الأعباء التي تقع على كاهل الوالدين سواء أكانت أعباءً تربوية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، إذ تتوفر فرص الرعاية الكافية للطفل، كالرعاية الصحية، والتعليم، والتغذية، والترفيه.

فوائد تنظيم الأسرة للمجتمع

من الفوائد العائدة على المجتمع نتيجة تنظيم الأسرة تحسين الوضع الصحي والغذائي في المجتمع، وتقليل نسبة البطالة وبالتالي الحد من الفقر، والحفاظ على البيئة من خلال خفض نسبة الطلب على الموارد الطبيعية، وتقليل الطلب على الخدمات العامة، كالماء، والسكن، والكهرباء، وذلك يُساهم في زيادة سرعة التنمية القومية، بحيث تزيد مُعدلات الدخل القومي للأفراد.

وسائل تنظيم الأسرة

الوسائل غير الهرمونية التي تتضمن:-

الوسائل الطبيعية : الطرق التي تعتمد على الوعي أثناء فترة الخصوبة.

الوسائل العازلة : تتمثل في العزل مثل الواقي الذكري و الانثوي او الكريمات و الدهون التي توقف حركة الحيوانات المنوية داخل المهبل او تقتلها فلا يحصل اخصاب للبويضة.

الوسائل الهرمونية : تتمثل بالوسائل الهرمونية التي تشتمل على هرمونات مُعينة بنسب مُحددة، وتعتمد في عملها على المبيضين من أجل إيقاف الإباضة بشكل مؤقت و من أشكالها حبوب منع الحمل، والحقن، والأقراص، والغرسات.او وسائل يتم وضعها داخل الرحم، وهي تمنع التقاء الحيوان المنوي بالبويضة، وبالتالي تمنع حدوث عملية الإخصاب، ويتواصل تأثير هذه الوسائل ما دامت ثابتة في مكانها، وعند التخلص منها تحدث عملية الإخصاب

وسائل منع الحمل الطارئة: تتمثل في حبوب هرمونية تؤخذ بعد ممارسة الجنس بدون وسيلة واقية.

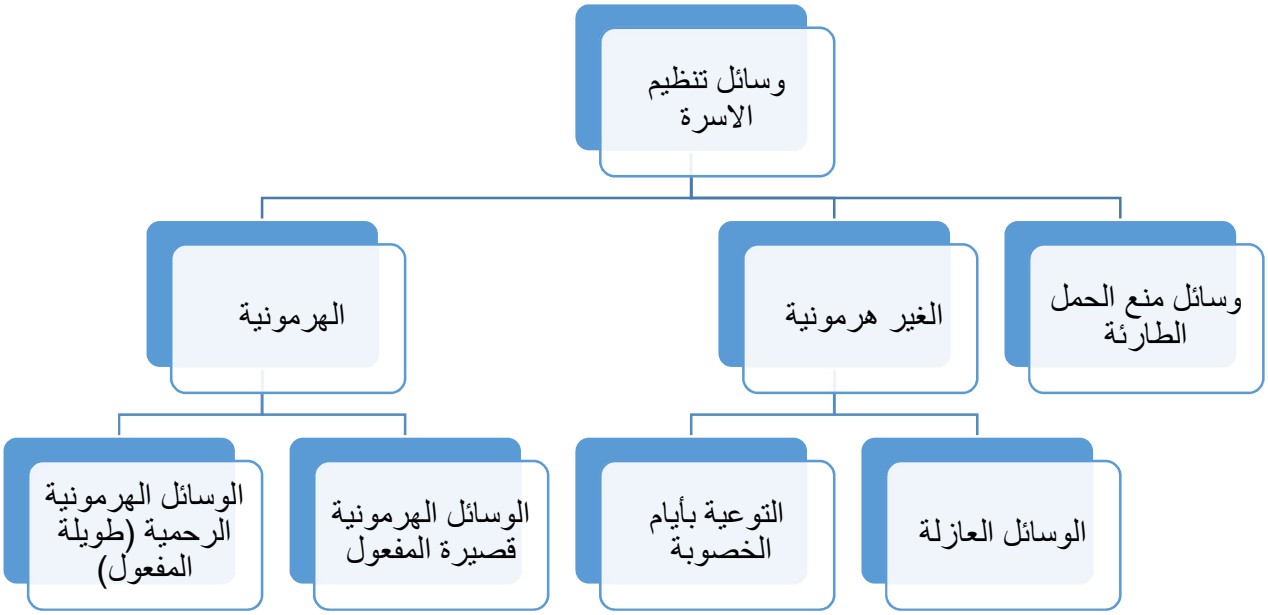
وسائل تنظيم الاسرة
الهرمونية
الغير هرمونية
وسائل منع الحمل الطارئة
الوسائل الهرمونية الرحمية (طويلة المفعول)
الوسائل الهرمونية قصيرة المفعول
التوعية بأيام الخصوبة
الوسائل العازلة

وصمة العار(Stigma)

على الرغم من كلّ ما يشهده عصرنا من تقدّم وتطوّر على صعيد العدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من كلّ الجهود الحثيثة التي تُبذل في سبيل تحقيق المساواة وتشجيع تقبّل الآخر، إلاّ أننا لازلنا مع ذلك نرى في مجتمعاتنا العديد من التصرّفات المُهدِّدة أو غير المريحة إزاء الأمراض النفسية. حيث تؤدي مثل هذه التصرّفات إلى تشكيل وصمة عارٍ وخلق العنصرية تجاه أولئك الذين يعانون من هذه الأمراض.
تظهر مثل هذه التصرّفات المؤذية على وجه الخصوص عندما يمتلك الأشخاص ما يكفي من الشجاعة للاعتراف بأنهم مصابون باضطرابات نفسية، لكنّ شجاعتهم هذه تنقلب للأسف ضدّهم في كثير من الأحيان، فيتعرّضون للسخرية أو الإقصاء، سواءً من الحلقات الاجتماعية أو أماكن عملهم.
لقد أدّت جميع هذه العوامل إلى خلق ما يعرف بـ "وصمة العار المرتبطة بالمرض النفسي" أو ما يعرف بالإنجليزية ."Mental Health Stigma"فما هي هذه الوصمة؟ ما آثارها؟ وكيف يمكنك التعامل معها سواءً كنت أنت الشخص المصاب أو أحدًا من عائلتك أو أصدقائك.
ما هي وصمة العار؟
هي الرفض الاجتماعي الشديد لشخص أو مجموعة من الناس وذلك لأسباب اجتماعية مميزة مقبولة عند الغالبية، بحيث أن فاعل الأمر المسبب للوصمة يكون موسوماً بها، و يتم تميزه عن باقي أفراد المجتمع. و بعبارة أخرة فأن وصمة العار هي عندما يكوّن لشخص ما وجهة نظر سلبية عنك لأن لديك سمة مميزة أو ميزة شخصية يُعتقد أنها، أو هي بالفعل، عيب (قالب نمطي سلبي)، ولسوء الحظ، تُعد السلوكيات والمعتقدات السلبية تجاه الأشخاص ممن يعانون حالة صحية عقلية شائعة، يمكن أن تؤدي الى وصمة العار.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن الوصم يمكن أن يُعرّف أيضاً على أنه إشارة على العار أو الخزي أو الرفض، مما يؤدي إلى الرفض والتمييز والإقصاء من المشاركة في عدد من المجالات المختلفة في المجتمع. ويمكن للوصم الاجتماعي والتمييز المصاحب له أن يؤثرا أيضاً على كرامة الناس وثقتهم بأنفسهم.

قد يوصم الناس بسب تشوهات خارجية مثل وجود ندبة او البدانة و قد يكون الوصم بسبب انحرافات في سمات الشخصية مثل الاضطرابات النفسية او سجل اجرامي او الادمان, و قد تكون وصمات عار قبلية و هي التي يخرق فيها العادات و التقاليد ضمن القبيلة او المجموعة العرقية او المجتمعية.

وصمة العار لها اثار سلبية كثيرة كالاكتاب او الانتحار.

يتسبب وصم العار المجتمعي في انتحار المئات من النساء سنويا خصوصا في مناطق الشرق الاوسط بحكم اعتبار المراة من الفئات المستضعفة في المجتمع, و ليس فقط النساء هم من يعانون من الوصم, كثير من الاطفال و الرجال يعانون من الوصم لاسباب كثيرة مما يؤدي لامراض نفسية و جسدية

يمكن لآثار الوصم أن تضر بالصحة العقلية للشخص، كما يمكنها أن تفاقم من وضع الأمراض لدى الشخص، وتؤدي إلى العزلة الاجتماعية، والاكتئاب، والمعاناة من الوحدة، وانتشار الخوف وانعدام التماسك الاجتماعي. لكن من خلال التعليم ورفع مستوى الوعي، يمكن الحد من القوالب النمطية واستبدال المواقف بالمعلومات التي تستند إلى الحقائق.

ينبغي أن يكون تحسين الصحة النفسية أولوية وطنية تسعى لضمان وجود خدمات وسياسات ورعاية وبحوث وأنظمة صحية كافية وموثوقة وذلك كحق أساسي من حقوق الإنسان يقع على عاتق كل واحد منا دور يلعبه في منع التمييز من خلال اللطف في المعاملة، والجهر برأيه المعادي للصور النمطية السلبية، ومعرفة المزيد عن الصحة العقلية - ومشاركة الخبرات الفردية للحصول على الدعم المطلوب. وهذا يشمل الحكومات والمواطنين ووسائل الإعلام والمؤثرين الرئيسيين والمجتمعات المحليّة حيث من خلال التضامن الجماعي والتعاون العالمي، يمكن الحؤول دون الوصم بالعار والتخفيف من المعاناة غير الضرورية.

ما هي وصمة العار المرتبطة بالمرض النفسي؟

تنقسم وصمة العار المرتبطة بالمرض النفسي أو الـ Mental Health Stigma إلى قسمين رئيسيين:

وصمة العار الاجتماعية: ويقصد بها جميع السلوكيات المتحيّزة والتصرّفات العنصرية الموجّهة ضدّ الأشخاص الذين يعانون من المشاكل النفسية أيًّا كانت درجتها أو نوعها.

وصمة العار الشخصية: وهي ما يشعر به الشخص المصاب الذي يعاني من اضطرابات نفسية اتجاه مرضه أو مشكلته النفسية. حيث تؤثر هذه الوصمة بشكل كبير على مشاعر الشخص من حرج وخوف، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع النتائج المرجوّة من العلاج .

ما هي آثار وصمة العار للمرض النفسي؟

سواءً كانت وصمة العار هذه شخصية من المصاب نفسه أو اجتماعية من الآخرين حوله، فهي في كلتا الحالتين تعود بنتائج سلبية للغاية على الشخص المصاب، نذكر منها ما يلي:

العزوف عن البحث عن علاج والالتزام به.

انعدام التفهّم من قبل أفراد العائلة، الأصدقاء، أو الزملاء في العمل.

تراجع الفرص المتاحة للشخص المصاب، سواءً كانت فرص عمل أو دراسة أو فرص المشاركة في النشاطات الاجتماعية أو حتى فرصة الحصول على سكن مناسب.

التعرّض للتنمر، العنف الجسدي أو المضايقات والإزعاج.

الصعوبات المادية نظرًا لأن أغلب برامج التأمين لا تغطّي علاج الأمراض النفسية.

فقدان الثقة والأمل في أن تتحسّن الأمور أو في أن يتمكّن الشخص المصاب نفسه من التعافي والتغلّب على مختلف التحديّات

هل المرض النفسي وصمة عار؟

قد لا تأتي وصمة العار المرتبطة بالمرض النفسي من الآخرين وحسب، فربما أنت نفسك تؤمن بأنّ هذا الاضطراب النفسي الذي تعاني منه هو نقطة ضعف في شخصيّتك، أو ينتابك شعور بالخجل والحرج منه يحول بينك وبين طلب العون. ليس هذا وحسب، فقد تبدأ بجلد ذاتك والتقليل من قيمتها الأمر الذي سيزيد حالتك سوءًا.

ما هي المشاكل النفسية المترتبة على وصمة العار؟

ما هي آثار وصمة العار للمرض النفسي؟

العزوف عن البحث عن علاج والالتزام به. انعدام التفهّم من قبل أفراد العائلة، الأصدقاء، أو الزملاء في العمل. تراجع الفرص المتاحة للشخص المصاب، سواءً كانت فرص عمل أو دراسة أو فرص المشاركة في النشاطات الاجتماعية أو حتى فرصة الحصول على سكن مناسب.

اقتراحات حول التعامل مع وصمة العار التي ترتبط بالاصابة بمرض نفسي، وهي تتضمن:

1- التثقيف :تعرف على الاضطراب النفسي الذي تعاني منه، وشارك الآخرين بما تعلمته، فالمعرفة تحد من وصمة العار.
2- المساعدة :تُعد أغلبية المشاكل النفسية قابلة للعلاج، ولذلك، حاول الحصول على المساعدة اللازمة من المختصين.
3- القيود:لا تسمح لمشاعر الرفض أن تشكل عائقاً يمنعك من ممارسة نشاطاتك الطبيعية والهوايات المحببة إليك.
4- التجاهل:تجنب كثرة التفكير في كلام الآخرين عن مرضك النفسي لتفادي الشعور بالسوء الناجم عن ذلك.
5- الأمل: تمكن العديد من المرضى من التغلب على أمراضهم النفسية والتعافي منها، فلا تدع وصمة العار تمنعك من تلقي العلاج.
6- التواصل : لا تسمح لوصمة العار أن تدفعك نحو العزلة عن المجتمع، وحاول قضاء وقتك مع أشخاص تثق بهم ويتفهمون حالتك النفسية.

https://www.unicef.org/sudan/ar/

الزواج المبكر - زواج الاطفال

(Child/Underage Marriage)

يعرَّف زواج الأطفال على أنه أي زواج رسمي أو أي ارتباط غير رسمي بين طفلٍ تحت سن 18 عاماً وشخص بالغ أو طفل آخر.

في الوقت الذي تناقص فيه انتشار زواج الأطفال في جميع أنحاء العالم - من واحدة من بين كل أربع فتيات تزوجن قبل عقد من الزمن إلى حوالي واحدة من كل خمس فتيات في يومنا - لا تزال هذه الممارسة واسعة الانتشار

قبل جائحة كوفيد-19، كانت 100 مليون فتاة معرضة لخطر زواج الأطفال في العقد المقبل عالميا والآن، هناك ما يصل إلى 10 ملايين فتاة إضافية معرّضات لخطر زواج الأطفال.

غالباً ما يكون زواج الأطفال نتيجة لانعدام المساواة المتأصلة بين الجنسين، ما يجعل الفتيات يتأثرن على نحو غير متناسب بهذه الممارسة. على الصعيد العالمي، لا يمثل انتشار زواج الأطفال بين الأولاد سوى سُدس نسبته عند الفتيات

يحرم زواج الأطفال الفتيات من طفولتهن ويهدد حياتهن وصحتهن. البنات اللواتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة أكثر عرضة للعنف المنزلي ويقل احتمال بقائهن في المدرسة. كما يعانين من مشاكل اقتصادية وصحية أسوأ من أقرانهن غير المتزوجات، وتنتقل في النهاية إلى أطفالهن وتزيد من الضغط على قدرة البلد على توفير خدمات صحية وتعليمية جيدة.

الفتيات المتزوجات وهن مراهقات يواجهون خطر التعرض للمضاعفات خلال فترة الحمل والولادة من ما يأثرعليهن وعلى أطفالهن الرضّع. وقد تؤدي هذه الممارسة أيضاً إلى عزل الفتيات عن العائلة والأصدقاء واستبعادهن من المشاركة في مجتمعاتهن، ما يؤثر تأثيراً كبيراً على سلامتهن البدنية والنفسية

وبما أن زواج الأطفال يؤثر على صحة الفتاة، وعلى مستقبلها وعلى العائلة، فقد يفرض أعباء اقتصادية فادحة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الكثير من المضاعفات الجسيمة على التنمية والرفاه

تتطلب معالجة مشكلة زواج الأطفال الاعتراف بالعوامل المختلفة التي تؤدي إلى استمرار هذه الممارسة. وبينما تختلف جذور هذه الممارسة عبر البلدان والثقافات، فإن الفقر ونقص الفرص التعليمية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية تؤدي إلى إدامتها. تُزوّج بعض العائلات بناتهن مبكراً للتخفيف من العبء الاقتصادي أو لكسب الدخل. وقد تفعل عائلات أخرى ذلك لأنهم يؤمنون بأن هذا سيؤمن مستقبل بناتهم أو حمايتهن

كما أن القواعد والصور النمطية حول أدوار الجنسين وسن الزواج، وكذلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للحمل خارج الزواج، تدعم هذه الممارسة.

تدعو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراء عالمي لإنهاء انتهاك حقوق الإنسان بحلول عام 2023 , ولكن مع ذلك، إذا لم يتم تسريع الجهود، فإن أكثر من 120 مليون فتاة سيتزوّجن قبل عيد ميلادهن الثامن عشر بحلول ذلك الوقت.

من المسؤول عن زواج القاصرات؟

وتنص المادة 21 من مدونة الأسرة على أن "زواج القاصر متوقف على موافقة نائبه الشرعي، وأن موافقة النائب الشرعي تتم بتوقيعه مع القاصر على طلب الإذن بالزواج، وحضوره إبرام العقد"، مضيفة أنه "إذا امتنع النائب الشرعي للقاصر عن الموافقة بات قاضي الأسرة المكلف بالزواج هو المسؤول عن الملف."

ما اخطار الزواج المبكر على الطفلة؟

إن الزواج المبكر يزيد من خطر تعرض الفتيات والنساء للعنف الجنسي والبدني والنفسي، وما يترتب على ذلك من تداعيات يعانين منها طوال حياتهن. والشابات المتزوجات وهن أطفال أكثر عُرضة للعنف الجسدي، أو للعنف الجنسي من الشريك الحميم، أو لكلاهما من الشابات المتزوجات وهن بالغات.

ما هي الاسباب التي تؤدي الى الزواج المبكر؟

وفقاً للدراسات التي أُجريت مع مجموعة من الأشخاص، فإنه من أهم أسباب الزواج المبكر هو المحافظة على اسم العائلة العريق، والمكانة الاجتماعية الجيدة، حيث إن نجاح الأطفال بالنسبة للرجال على وجه الخصوص بحسب العادات والتقاليد، هو مقياس لرجولتهم، ولمكانتهم الاجتماعية، ويعتمد نجاح الإناث على قدرتها على تأسيس زواج ناجح

هناك بعض النقاط التؤدي الي زواج القاصرات

١ _الفقر
٢ العادات والتقاليد
٣ عدم المساواة بين الجنسين
٤ القوانين غير الملائمة
٥ نقص التثقيف الجنسي
٦ نوع من العصيان
٧ تكريمًا للأسلاف وحمايةً لشرف العائلة

لشرح المفصل للعومل التى تؤدي الى زواج القاصرات

**الفقر تميل العائلات الفقيرة إلى القيام بما يشبه بيع أطفالها للزواج، ويكون ذلك إما لتسوية الديون المتراكمة عليها، أو للحصول على بعض المال، أو للتخلص من حالة الفقر التي يعيشون فيها، علماً أنّ زواج الأطفال يزيد من نسبة الفقر في الحقيقة، وذلك لأن الفتيات اللواتي يتزوجن في عمر مبكر لا يتلقين تعليماً جيداً، بالإضافة إلى أنهنّ لا يشاركن في مجالات العمل المختلفة.

** العادات والتقاليد وفقاً للدراسات التي أُجريت مع مجموعة من الأشخاص، فإنه من أهم أسباب الزواج المبكر هو المحافظة على اسم العائلة العريق، والمكانة الاجتماعية الجيدة، حيث إن نجاح الأطفال بالنسبة للرجال على وجه الخصوص بحسب العادات والتقاليد، هو مقياس لرجولتهم، ولمكانتهم الاجتماعية، ويعتمد نجاح الإناث على قدرتها على تأسيس زواج ناجح، وربط اسم عائلتها بعائلة أخرى، وبالتالي تقوية اسم كلا العائلتين.

**عدم المساواة بين الجنسين تعتبر القيم والمعتقدات المجتمعية العميقة الجذور، والقيمة القليلة التي تُمنح للفتيات، والرغبة في السيطرة على المرأة، من أُسس الزواج المبكر، وتبين العديد من المجتمعات توقعات الفتيات بأن عليهن أن يصبحن زوجات وأمهات، ومع وجود فرص محدودة للتعليم والعمل، فإنه لا توجد الكثير من البدائل لهذا القرار، وحتى لو توفرت فرص العمل، فإن الآباء لا يعتقدون أنه من المفيد تعليمهم الفتيات، ويُعتقد أن الفتيات الأصغر سناً سيكن أكثر طواعيةً.

**القوانين غير الملائمة يوجد العديد من الدول في العالم، مثل باكستان، التي تمتلك قوانين ضد زواج الأطفال، ولكن لا يتم فرض تطبيق هذه القوانين، ولكن في أفغانستان مثلاً، تم كتابة قانون جديد في قانون البلاد لتمكين المجتمعات المختلفة فيها من فرض رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة، وذلك يشمل السماح بزواج الأطفال.

**نقص التثقيف الجنسي بالرغم من الانفتاح الهائل للعالم الحديث الذي يفتقر للقواعد والقيود، إلا أن فئة الشباب لا تتلقى دائمًا تعليمًا كافيًا حول موضوع العلاقات الجنسية، كما تحظر معظم الدول عمليات الإجهاض، ولمنع المسؤولية القانونية وللتهرب من العقاب يُلزم الشباب بالزواج، حتى لو كان يُعتقد أن أحد الشريكين صغير جدًا على تحمل مسؤولية الزواج.

**نوع من العصيان عادةً ما يتأثر الشباب بالميولات الحديثة والتقليد الأعمى للأفلام وقصص المسلسلات، والرغبة في أن يكونوا مثل المشاهير الشباب الذين تزوجوا مؤخرًا، علاوة على ذلك، يشعر هؤلاء الأشخاص بأنهم مثل روميو وجولييت، اللذان وجدا حبًا واحدًا طوال الحياة، فيقررون الهروب ويتزوجون سرًا، في نوع من خرق للمحظورات والقوانين.

**تكريمًا للأسلاف وحمايةً لشرف العائلة في بعض القبائل والمجتمعات يعتقد الآباء أن تزويجهم لابنتهم في سن مبكرة جدًا دلالةً على العفة، وأنهم يحافظون على كرامتهم وشرفهم، بالإضافة إلى أن البعض يزوجون أبنائهم بعمر صغير بسبب العادات المتأصلة في أسلافهم. فيديو طفلة تربّي طفلاً الزواج المبكر من أكثر الظواهر شيوعاً في البلدان الفقيرة، فما عواقب ذلك! : المراجع هل كان المقال مفيداً؟ نعم لا بحث عن الزواج المبكر

المعالجة*****

تتطلب معالجة مشكلة زواج الأطفال الاعتراف بالعوامل المختلفة التي تؤدي إلى استمرار هذه الممارسة. وبينما تختلف جذور هذه الممارسة عبر البلدان والثقافات، فإن الفقر ونقص الفرص التعليمية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية تؤدي إلى إدامتها. تُزوّج بعض العائلات بناتهن مبكراً للتخفيف من العبء الاقتصادي أو لكسب الدخل. وقد تفعل عائلات أخرى ذلك لأنهم يؤمنون بأن هذا سيؤمن مستقبل بناتهم أو حمايتهن.

كما أن القواعد والصور النمطية حول أدوار الجنسين وسن الزواج، وكذلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للحمل خارج الزواج، تدعم هذه الممارسة.

الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي

Mental Health and Psychosocial Support (MHPSS)

يشير المصطلح المركب "الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي" إلى أي نوع من الدعم المحلي أو الخارجي الذي يهدف إلى حماية أو تعزيز الرفاه النفسي والاجتماعي أو منع الاضطرابات النفسية أو علاجها. وقد يشمل الدعم التدخلات في مجال الصحة أو التعليم أو التدخلات المجتمعية. ويشمل مصطلح "مشاكل الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي" المشاكل الاجتماعية، والضائقة النفسية، والاضطرابات النفسية الشائعة (مثل الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة)، والاضطرابات النفسية الشديدة ، وتعاطي الكحول والمواد المخدرة، والإعاقة الذهنية

تؤثر حالات الصحة العقلية على واحد من كل أربعة أشخاص على مدى حياته، وهي مسؤولة عن أكثر من 10% من العبء العالمي للمرض. وهم السبب الرئيسي للإعاقة من حيث السنوات التي عاشوها الاشخاص مع الإعاقة، أي ما يعادل ما يقرب من ربع الإعاقة لدى الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. ويتفاقم خطر الإصابة بأمراض الصحة العقلية والمشاكل النفسية والاجتماعية بين الأطفال والمراهقين عندما يتعرضون للفقر أو العنف أو المرض أو الأزمات الإنسانية.

في السنوات الأخيرة، خلقت السياقات الإنسانية المتغيرة بيئة أكثر خطورة على رفاه الأطفال والمراهقين ونموهم. إن الصراع الذي طال أمده، والنزوح الجماعي، والعنف، والاستغلال، والإرهاب، وتفشي الأمراض، والكوارث الطبيعية المتزايدة ، وتغير المناخ، كلها عوامل تمثل قدرا أكبر من عدم الاستقرار وظروفا أكثر صعوبة بالنسبة للصحة العقلية للأطفال ورفاههم النفسي والاجتماعي، كما يهدد القلق والاكتئاب وغيرهم من المشاكل المرتبطة بالتوترعلى قدرة الأطفال و على النمو بصحة جيدة وسعيدة

تعد الصحة العقلية و الدعم انفسي الاجتماعي اولوية مؤسسة الامم المتحدة و اليونسيف و هي ضرورية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

https://www.corecommitments.unicef.org/mhpss

العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس)

Gender-Based Violence (GBV)

هو عبارة عن اي نوع من العنف الذي يكون قائم على اساس جنس الطرف الاخر,ويعتبر انتهاك خطير لحقوق الإنسان وقضية تهدد الحياة في مجال الصحة والحماية.

على الرغم من أن أي شخص (نساء وفتيات ورجال وفتيان) يمكن أن يقعو ضحية للعنف لمجرد جنسهم ، فإن النساء والفتيات معرضات بشكل خاص للخطر.

تشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء ستتعرض للعنف الجنسي أو الجسدي في حياتها

يمكن منع العنف القائم على الجنس بالمساواة بين الجنسين وحماية النازحين وعديمي الجنسية و الفئات المستضعفة في المجتمع من العنف القائم على النوع الاجتماعي(جنس).

يمكن أن يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس)الأذى الجنسي والجسدي والعقلي والاقتصادي الذي يحدث في الأماكن العامة أو الخاصة, كما يشمل التهديد بالعنف والإكراه والتلاعب.

هذا النوع من العنف له أشكال عديدة مثل عنف الشريك (الزوج) ، والعنف الجنسي ،الاغتصاب، وزواج الأطفال ، وختان الإناث وما يسمى "بجرائم الشرف"..الخ.

الانواع الستة للعنف:

الاغتصاب: يشمل اغتصاب من قبل مجموعة اشخاص و الاغتصاب الزوجي.

الاعتداء الجنسي: يتضمن محاولة الاغتصاب و جميع اشكال العنف/الاستغلال الجنسي بدون ولوج , بتر وتشويه الاعضاء التناسلية للانثى.

الاعتداء الجنسي : يشمل الضرب و الصفع و الركل الى اخره ذلك الذي لا يتضمن طابع جنسي.

الزواج القسري: و يتضمن زواج المبكر / القاصرات.

حرمان الحصول من المصادر و الفرص و الخدمات : يتضمن الحرمان من الميراث , كسب المال, الحصول على التعليم , استمعال موانع الحمل..الخ.

الاساءة في المعاملة النفسية/العاطفية: يتضمن تهديد بالعنف, عزل اجباري, اهانة/ترهيب, و الايماءات.

المبادء الاساسية للعمل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

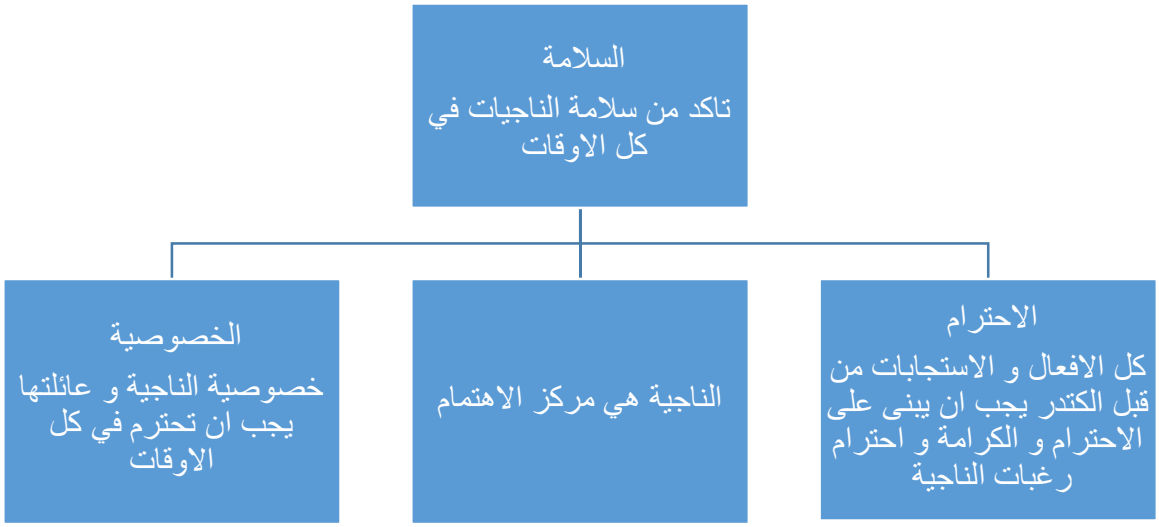
السلامة
تاكد من سلامة الناجيات في كل الاوقات
الاحترام
كل الافعال و الاستجابات من قبل الكتدر يجب ان يبنى على الاحترام و الكرامة و احترام رغبات الناجية
الناجية هي مركز الاهتمام
الخصوصية
خصوصية الناجية و عائلتها يجب ان تحترم في كل الاوقات

(الصحة الجنسية و الانجابية)

(Sexual and Reproductive Health)

هي قدرة الاشخاص على عيش حياة جنسية مرضية و امنه و ان يتمكنو من الانجاب و التمتع بحرية القرار فيما يتعلق باحتمال و توقيت و كيفية القيام بذلك.

الصحة الجنسية و الانجابية تشمل جميع المراحل العمرية للجنسين و ما يتعلق بحياتهم الانجابية مثل البلوغ, الامراض المتناقلة جنسيا, الزواج المبكر, تنظيم الاسرة, الرضى و التمتع مع الشريك بشكل صحي, رعاية ما بعد الولادة و الاستشارات ما قبل الانجاب, الامراض التي تتسبب في العقم او تسبب ضرر للاعضاء التناسلية, الدعم النفسي لضاحايا العنف الجسدي ..الخ.

احد اهم حقوق الانسان هو حق الحرية في جسده و عيش حياة مرضية و صحية و عدم وجودهذه الرعاية او صعوبة الوصول اليها قد تكون سبب رئيسي في تدهور صحة الامهات و النساء و ايضا الازواج

لذلك، يجتهد صندوق الأمم المتحدة للسكان - بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء- من أجل تحقيق هدف الوصول الشامل إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية – بما في ذلك تنظيم الأسرة .

الصحة الإنجابية والتنمية

يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تظل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في صميم جهود التنمية؛ وقد أوضح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ارتباطاً واضحاً بين الصحة الإنجابية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فعندما لا تلبى احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية، يُحرم الأفراد من الحق في ممارسة اختيارات بالغة الأهمية حيال أجسامهم ومستقبلهم – ولذلك تأثير متفاقم على رفاهية الأسرة وأجيال المستقبل. ولما كانت النساء هن من يحملن الأطفال ويتحملن المسؤولية عن رعايتهم، فلا يمكن فصل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عن المساواة بين الجنسين .وعلى وجه الإجمال، يؤدي الحرمان من تلك الحقوق إلى مفاقمة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين.
في البلدان النامية تعد مشكلات الصحة الإنجابية سبباً رئيساً لاعتلال الصحة والوفاة بالنسبة للنساء والفتيات في سن الإنجاب. حيث تعاني النساء المحرومات معاناة فائقة من الحمل غير المقصود، والإجهاض غير الآمن، والوفيات والعجز المرتبط بالأمومة ، والعدوى المنقولة جنسياً، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وغيرها من المشكلات المرتبطة بالحمل والولادة.يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج مصممة خصيصاً لتقليل مختلف التحديات التي تواجه الأفراد في مراحل العمر المختلفة، ومنها برامج التثقيف الجنسي الشامل، وتنظيم الأسرة، ورعاية ما قبل الولادة والولادة الآمنة، ورعاية ما بعد الولادة المعنية بالوقاية من العدوى المنقول جنسياً (بما فيها فيروس نقص المناعة البشري)، والخدمات الميسّرة للتشخيص المبكر والعلاج من أمراض الصحة الإنجابية (بما فيها سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم).

لدعم الصحة الجنسية والإنجابية طوال دورة الحياة يجب تعزيز خدماتها عبر مجموعة متنوعة من القطاعات، بداية من الصحة، بما في ذلك القوى العاملة الصحية، إلى أنظمة التعليم وحتى أنظمة النقل المطلوبة لضمان إمكانية الوصول إلى حيث تُقدم الرعاية الصحية .

وتعتمد جميع الجهود المبذولة لدعم تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على مقدمي الرعاية الصحية الذين يمكنهم تقديم رعاية صحية في الوقت المناسب وعالية الجودة ومحترمة وبأسعار معقولة ويسهل الوصول إليها وبنية تحتية صحية وظيفية والتكامل مع الخدمات الأخرى وتوفر الإمدادات الصحية الأساسية مثل موانع الحمل والأدوية المنقذة للحياة والمعدات الطبية الأساسية .

(الصحة الجنسية و الانجابية هي حق من حقوق الانسان)

https://www.unfpa.org/ar

الامراض المتناقلة جنسيا

(Sexually Transmitted Diseases)

هي الامراض الناتجة عن الاتصال الجنسي من خلال التلامس المباشر بين سطح الجلد والغشاء المخاطي في الأعضاء التناسلية كما في أمراض الزهري، والورم اللقمي، أو بواسطة إفرازات ملوثة من الأعضاء التناسلية كما في مرض السيلان، والمتدثرة، والهربس، والإيدز.

المرأة الحامل التي تُصاب بعدوى بعض الأمراض المنقولة جنسيًا قد تنقل العدوى إلى جنينها عن طريق المشيمة، أو خلال الولادة، وتُسبب له الإصابة بمرض خطير، أو مميت.

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل الوقاية من أنواع العدوى المنقولة جنسياً والتصدي لها، إذ إن وطأتها شديدة في كل أنحاء العالم

ذلك بأن اكثر من مليون نسمة يصابون بتلك العدوى يوميا

وبدون التشخيص والعلاج يمكن لبعض تلك الأنواع -مثل فيروس نقص المناعة البشرية أو الزهري- أن تتسبب في الوفاة. ويمكن لأنواع العدوى المنقولة جنسياً أن تتسبب أيضاً في مضاعفات متعلقة بالحمل، منها موت الجنين والعدوى المهبلية والإنتان وعدوى الجنين وتسمم الدم ووفيات المواليد. ومن تلك الأنواع فيروس الورم الحليمي البشري الذي قد يؤدي إلى التهاب في الحوض، والعقم، وسرطان عنق الرحم الذي يعد من أهم أسباب وفيات النساء

أسباب وعوامل الخطر من الأمراض المنقولة جنسيًا:-

أكثر من 250 مرضًا تنتقل خلال ممارسة العلاقات الجنسية وهي تنجم عن مسببات مختلفة، من بينها الأمراض البكتيريا: مثل: السيلان والزهري و المتدثرة

الأمراض الفيروسية: مثل: الهربس و الايدز و التهاب الكبد و الورم اللقمي.

الامراض الطفيلية: المشعرة الثلاثية و مرض قمل العانة.

الفئات المعرضة للخطر

متعاطي المخدرات بالحقن

ممارسي الجنس مع عدة شركاء

ضاعفات الأمراض المنقولة جنسيًا

المضاعفات المتأخرة عن الأمراض المنقولة جنسيًا، والتي لم يتم تشخيصها وعلاجها في الوقت المناسب، تشمل اضررًا غير قابل للإصلاح في الجهاز العصبي ناتج عن مرض الزهري او التهاب العينين والمفاصل ناتج عن مرض السيلان الفشل الكبدي العوز المناعي و العقم عند الجنسين.

تشخيص الأمراض المنقولة جنسيًا

يتم تشخيص المرض من خلال الحصول على استشارة طبية وإجراء فحوصات بشكل روتيني

من أهم الفحوصات المجراة: الزرعة من الاعضاء التناسلية و فحص الدم لكشف الاجسام المضادة

علاج الأمراض المنقولة جنسيًا

تختلف العلاجات باختلاف نوع المرض، فعلى سبيل المثال علاج الأمراض المنقولة جنسيًا من الفيروسات هي عملية معقدة، وعلى الأغلب لا يُمكن الشفاء التام منها، هنالك العديد من الأدوية المؤثرة بشكل كبير على المرض وعلى احتمالات تكراره, في حالة علاج الورم اللقيمي فيجب استئصال اللورم بواسطة المحاليل او التجميد او الليزر.

الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا

بالإمكان الوقاية من الإصابة بعدوى الأمراض المنقولة جنسيًا من خلال استخدام العازل ووسائل المنع والوقاية المختلفة مثل الواقي الذكري. أخذ الحيطة والحذر في كل ما يتعلق بإقامة علاقات جنسية.

الاجهاض القانوني الآمن و غير الآمن

(Safe legal abortion and unsafe)

الإجهاض تدخّل صحّي شائع ومأمون عند إجرائه بأحد الأساليب التي توصي بها منظّمة الصحة العالمية وتتناسب مع مدة الحمل وعلى يد شخص يمتلك المهارات اللازمة مما يعتبر اجهاضا امن , في حالة عدم توفر الشروط فهو يعتبر اجهاض غير امن.

بنسبة 45% تقريبا من حالات الاجهاض اجمالا هي حالات غير مامونة **و سبب رئيسي - يمكن الوقاية منه - لوفيات الأمهات والحالات المرضية، و ممكن ان يسبب مضاعفات صحّية بدنية ونفسية ويخلف أعباء اجتماعية و مالية على النساء والمجتمعات المحلية والنظم الصحّية.**

تُجرى سنوياً نحو 73 مليون حالة إجهاض متعمّد في جميع أنحاء العالم.

وتثبت التقديرات العالمية المستمدة من الفترة 2010-2014 أن نسبة 45٪ من جميع حالات الإجهاض المتعمّد هي حالات غير مأمونة. ومن مجموع حالات الإجهاض غير المأمونة، تُجرى ثلث الحالات في ظل ظروف هي الأدنى مستوى من حيث المأمونية، أي على أيدي أشخاص غير مُدرّبين وباتباع أساليب خطيرة وباضعة ويسبّب الإجهاض غير المأمون ما يتراوح بين 4.7 و13.2% من وفيات الأمهات سنوياً

وتشير التقديرات في البلدان النامية إلى 220 امرأة تلقى حتفها من بين كل 000 100 حالة إجهاض غير مأمون

و النساء اللاتي عولجن في مرافق المستشفيات من مضاعفات الإجهاض غير المأمون بلغ 7 ملايين امرأة سنوياً في البلدان النامية لوحدها

يعتبر الاجهاض قانونيا في العراق في حالات الخطر على حياة الام و بتوكيد من اللجنة الطبية المرخصة من قبل وزارة الصحة.

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/abortion

الفهرست

موضوع **الصفحة**

مقدمة 4

لماذا هذا الكتيب؟ 6

الحقوق و حريات مرأة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 7

حقوق المرأة في المواثيق و الاتفاقيات الدولية..... 9

تنظيم الاسرة..... 14

وصمة العار..... 16

الزواج المبكر (زواج الاطفال)..... 17

الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي..... 18

العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس)..... 19

(الصحة الجنسية و الانجابية)..... 21

الامراض المتناقلة جنسيا..... 23

الاجهاض القانوني الآمن و غير الآمن..... 25

Why this Booklet? 27

WHY THIS BOOKLET?

This Booklet is an activity within a project of (Together for better understanding of Our Sexual and Reproductive Health) that is implemented by (Nujeen for Family Democratizing Organization) in Mosul for the year 2023.

Other Activities are: producing and broadcasting Radio and Tv Programs, Focus Group Discussions with Community Leaders, workshops for the beneficiaries/Host community including women, Awareness sessions for students of Universities and High schools and all of those activities are integrated/complementary unit as a campaign that aims to raise awareness and healthy education in society by adopting healthy lifestyles and practices, helping people to improve their behavior in a way that preserves their health, and continuing to strive to enhance the health of the individual and society And trying to prevent or reduce the occurrence of diseases/Disorders by influencing some beliefs, trends and behaviors that are not compatible with the requirements of the current times individually and socially.

This booklet focuses on the topics that are related to the broad and common term (Sexual and Reproductive Health) with its multiple dimensions:

-Legal, such as: internal laws and in international agreements, gender-based violence (GBV).

-Social, such us Early Marriage or what is known as child/Underage Marriage, Stigma.

-Health, such as family Planning, Sexually transmitted diseases, Safe legal abortion and unsafe, Mental Health and Psychosocial Support (MHPSS).

We hope that this Booklet be a modest contribution from us to build a Healthy society that is able to face any future challenges.

nujeen

Democratizing The Family

Together for better understanding of Our Sexual and Reproductive Health

Selected articles about women and their rights In sexual and reproductive health

www.nujeen.org

Supervised by
Nujeen for Family Democratizing Organization
2023